No. 21931

MULTILATERAL

International Convention against the taking of hostages. Adopted by the General Assembly of the United Nations on 17 December 1979

Authentic texts: English, French, Arabic, Chinese, Russian and Spanish.
Registered ex officio *on 3 June 1983.*

MULTILATÉRAL

Convention internationale contre la prise d'otages. Adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 17 décembre 1979

Textes authentiques : anglais, français, arabe, chinois, russe et espagnol.
Enregistrée d'office le 3 juin 1983.

المادة ١٧

١ — تعرض هذه الاتفاقية لتوقيع جميع الدول حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك .

٢ — تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٣ — يفتح باب الانضمام الى هذه الاتفاقية لأية دولة ، وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ١٨

١ — تصبح هذه الاتفاقية نافذة في اليوم الثلاثين من بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية والعشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ — وبالنسبة الى كل دولة تصدق على الاتفاقية أو تنضم اليها بعد ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثانية والعشرين ، تصبح هذه الاتفاقية نافذة في اليوم الثلاثين من بعد ايداع تلك الدولة لوثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة ١٩

١ — لأية دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية باشعار خطي يوجّه الى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ — يسرى الانسحاب بعد سنة من تاريخ وصول الاشعار الى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٢٠

يودع أصل هذه الاتفاقية ، الذى تتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى يرسل منها نسخا مصدقا عليها الى كافة الدول .

واثباتا لذلك ، قام الموقعون أدناه ، المخولون لذلك حسب الأصول كل من حكومته ، بتوقيع هذه الاتفاقية المعروضة للتوقيع في نيويورك بتاريخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

المنازعات المسلحة المعرّفة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها ، بما في ذلك المنازعات المسلحة التي يرد ذكرها في الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، والتي تناضل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ونظم الحكم العنصرية ، ممارسة لحقها في تقرير المصير كما يجسده ميثاق الأمم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

المادة ١٣

لا تسرى هذه الاتفاقية في الحالات التي ترتكب فيها الجريمة داخل دولة واحدة ويكون الرهينة والشخص المنسوبة اليه الجريمة من مواطني تلك الدولة ويوجد الشخص المنسوبة اليه الجريمة في اقليم تلك الدولة .

المادة ١٤

ليس في هذه الاتفاقية ما يجوز تأويله بأنه يبرر انتهاك السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة ما ، مخالفة لميثاق الأمم المتحدة .

المادة ١٥

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية سريان المعاهدات المتعلقة بحق اللجوء النافذة في تاريخ اعتماد هذه الاتفاقية فيما بين الدول الأطراف في تلك المعاهدات ، على انه لا يجوز لدولة طرف في هذه الاتفاقية الاحتجاج بتلك المعاهدات ازاء دولة أخرى طرف في هذه الاتفاقية وليست طرفا في تلك المعاهدات .

المادة ١٦

١ — يعرض للتحكيم أى نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا يسوى عن طريق المفاوضات ، وذلك بناء على طلب واحدة من هذه الدول . واذا لم تتمكن الأطراف ، خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الوصول الى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم ، جاز لأى من أولئك الأطراف أن يحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقا للنظام الأساسي للمحكمة .

٢ — لأية دولة أن تعلن لدى توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام اليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة . ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة ازاء أية دولة طرف أبدت تحفظا من هذا القبيل .

٣ — لأية دولة طرف ابدت تحفظا وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متى شاءت باخطار توجهه الى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ — بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تعدل فيما بين الدول الأطراف أحكام جميع اتفاقيات وترتيبات التسليم السارية فيما بين الدول الأطراف بقدر ما هي غير متمشية مع هذه الاتفاقية .

المادة ١٠

١ — تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ مدرجة ، بوصفها جرائم تستدعي تسليم المجرمين ، في أية معاهدة لتسليم المجرمين نافذة بين الدول الأطراف . وتتعهد الدول الأطراف بادراج تلك الجرائم بوصفها جرائم تستدعي تسليم المجرمين في كل معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها .

٢ — اذا ما تلقّت دولة طرف ، تعلق تسليم المجرمين على شرط وجود معاهدة ، طلب تسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة لتسليم المجرمين ، يجوز للدولة المطلوب منها التسليم ، اذا شاءت ، أن تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادة ١ . وتخضع عملية تسليم المجرمين للشروط الأخرى التي يقضي بها قانون الدولة المقدم اليها الطلب .

٣ — تعتبر الدول الأطراف التي لا تعلق تسليم المجرمين على شرط وجود معاهدة ، الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ جرائم تستدعي تسليم المجرمين فيما بينها ، رهنا بالشروط التي تقضي بها قوانين الدولة التي يقدم اليها الطلب .

٤ — لغرض تسليم المجرمين فيما بين الدول الأطراف ، تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ كما لو أنها قد ارتكبت لا في المكان الذى وقعت فيه فحسب ، بل أيضا في أقاليم الدول التي يطلب اليها تقرير ولايتها القضائية بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٥ .

المادة ١١

١ — تتبادل الدول الأطراف المساعدة الى أقصى حد فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في المادة ١ ، بما في ذلك اتاحة جميع الأدلة المتوفرة لديها واللازمة لهذه الاجراءات .

٢ — لا تمس أحكام الفقرة ١ من هذه المادة الالتزامات المنصوص عليها في أية معاهدة أخرى فيما يتعلق بالمساعدة القضائية المتبادلة .

المادة ١٢

بقدر ما تكون اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لحماية ضحايا الحرب أو البروتوكولات الاضافية لتلك الاتفاقيات سارية على عمل معين من أعمال أخذ الرهائن ، وبقدر ما تكون الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ملزمة ، وفقا للاتفاقيات المذكورة ، بمحاكمة أو تسليم أخذ الرهائن ، لا تسرى هذه الاتفاقية على فعل من أفعال أخذ الرهائن يرتكب أثناء

٥ — لا تخل أحكام الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة بحق أية دولة طرف ، لها حسب قوانينها الولاية القضائية وفقا للفقرة ١ (ب) من المادة ٥ ، في دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية للاتصال بالشخص المنسوب اليه الجرم وزيارته .

٦ — تبادر الدولة التي تجرى التحقيق التمهيدى المشار اليه في الفقرة ١ من هذه المادة ، بابلاغ النتائج التي تصل اليها الى الدول أو المنظمة المشار اليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، وتبين ما اذا كانت تعتزم ممارسة ولايتها القضائية .

المادة ٧

على الدولة الطرف التي تجرى فيها محاكمة الشخص المنسوبة اليه الجريمة أن تقوم ، وفقا لقوانينها ، بابلاغ النتيجة النهائية لاجراءات المحاكمة الى الأمين العام للأمم المتحدة الذى يقوم باحالة المعلومات الى الدول الأخرى والمنظمات الدولية الحكومية المعنية .

المادة ٨

١ — على الدولة الطرف التي يوجد في اقليمها الشخص المنسوبة اليه الجريمة ، اذا لم تقم بتسليمه ، أن تعرض الأمر دون أى استثناء كائنا ما كان ، وسواء ارتكبت الجريمة أو لم ترتكب في اقليمها ، على سلطاتها المختصة بقصد المحاكمة عن طريق اجراءات تتفق وقوانين تلك الدولة . وعلى هذه السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الاسلوب المتبع في حالة أية جريمة عادية ذات طابع خطير بموجب قانون تلك الدولة .

٢ — تتضمن المعاملة العادلة لأى شخص تتخذ بشأنه اجراءات فيما يتعلق بأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ ، في جميع مراحل تلك الاجراءات ، بما في ذلك التمتع بجميع الحقوق والضمانات التي ينص عليها قانون الدولة التي يكون موجودا في اقليمها .

المادة ٩

١ — لا تسلّم أية دولة طرف شخصا ينسب اليه ارتكاب جريمة ، وفقا لهذه الاتفاقية ، اذا كانت لدى تلك الدولة أسباب جدية تحملها على الاعتقاد :

(أ) بأن طلب التسليم بشأن احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ قد قدّم بغية محاكمة أو معاقبة شخص ما بسبب العنصر الذى ينتمي اليه أو بسبب دينه أو جنسيته أو أصله العرقي أو رأيه السياسي ؛

(ب) ان وضع ذلك الشخص قد يكون عرضة للتأثر :

' ١ ' بأى سبب من الأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ؛

' ٢ ' أو بسبب استحالة الاتصال به من قبل السلطات المعنية في الدولة التي يحق لها ممارسة حقوق الحماية .

٢ — كذلك تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتقرير ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ في حالة وجود الشخص المنسوبة اليه الجريمة في اقليمها وعدم قيامها بتسليمه لأية دولة من الدول المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة .

٣ — لا تحول هذه الاتفاقية دون ممارسة أية ولاية جنائية وفقا للقانون الداخلي .

المادة ٦

١ — تقوم أية دولة طرف يوجد في اقليمها الشخص المنسوبة اليه الجريمة ، لدى اقتناعها بوجود ظروف تبرر ذلك بايداعه الحبس أو باتخاذ تدابير أخرى ، وفقا لقوانينها ، لضمان وجوده طوال الوقت اللازم لاتخاذ أى اجراءات جنائية أو اجراءات تسليم . وتجرى هذه الدولة الطرف ، على الفور ، تحقيقا تمهيديا في الوقائع .

٢ — يجرى ابلاغ تدابير الحبس أو التدابير الأخرى المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، دون تأخير ، سواء مباشرة أو بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة ، الى :

(أ) الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة ؛

(ب) الدولة التي وجّه الاكراه أو شرع فيه ضدها ؛

(ج) الدولة التي يكون الشخص الطبيعي أو الاعتبارى الذى وجّه الاكراه أو شرع فيه ضده من مواطنيها ؛

(د) الدولة التي يكون الرهينة من مواطنيها أو يكون محل اقامته المعتاد في اقليمها ؛

(هـ) الدولة التي يكون الشخص المنسوب اليه الجرم من مواطنيها أو يكون محل اقامته المعتاد في اقليمها ، إن كان عديم الجنسية ؛

(و) المنظمة الدولية الحكومية التي وجه الاكراه أو شرع فيه ضدها ؛

(ز) جميع الدول الأخرى المعنية .

٣ — يحق لأى شخص تتخذ بشأنه التدابير المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة :

(أ) أن يتصل دون تأخير بأقرب مثل مختص للدولة التي يكون هو من مواطنيها أو التي يحق لها بوجه آخر اقامة هذا الاتصال أو ، ان كان عديم الجنسية ، للدولة التي يكون محل اقامته المعتاد في اقليمها ؛

(ب) أن يزوره مثل لتلك الدولة .

٤ — تمارس الحقوق المشار اليها في الفقرة ٣ من هذه المادة وفقا لقوانين وأنظمة الدولة التي يوجد في اقليمها الشخص المنسوب اليه الجرم ، شريطة أن تكون القوانين والأنظمة المذكورة كفيلة بأن تحقق تماما المقاصد المستهدفة بالحقوق الممنوحة بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة .

المادة ٢

تعتبر كل دولة طرف الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ جرائم يعاقب عليها بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخطرة لهذه الجرائم .

المادة ٣

١ — تتخذ الدولة الطرف التي يحتجز مرتكب الجريمة رهينة في أراضيها جميع التدابير التي تراها مناسبة للتخفيف من حالة الرهينة ، ولا سيما لتأمين الافراج عنه ، ولتيسير سفره ، عند الاقتضاء ، بعد اطلاق سراحه .

٢ — اذا وقع في حيازة دولة طرف شيء يكون مرتكب الجريمة قد حصل عليه نتيجة لأخذ الرهائن ، تقوم الدولة الطرف بردّه في أسرع وقت ممكن الى الرهينة أو الطرف الثالث المشار اليه في المادة ١ ، تبعا للحالة ، أو الى السلطات المختصة التابع لها .

المادة ٤

تتعاون الدول الأطراف على منع الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ ، ولا سيما بالقيام بما يلي :

(أ) اتخاذ جميع التدابير العملية ، كل في اقليمها ، لمنع التحضير لارتكاب تلك الجرائم داخل أو خارج أراضيها ، بما في ذلك التدابير الرامية الى حظر الأنشطة غير المشروعة التي يمارسها في أراضيها من يعمل من الأشخاص أو المجموعات أو التنظيمات على التشجيع على أعمال أخذ الرهائن ، أو التحريض عليها ، أو تنظيمها ، أو الاشتراك في ارتكابها ؛

(ب) تبادل المعلومات وتنسيق اتخاذ ما يقتضيه الحال من التدابير الادارية وغيرها لمنع ارتكاب تلك الجرائم .

المادة ٥

١ — تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتقرير ولايتها القضائية على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١ ، ترتكب :

(أ) في اقليم تلك الدولة أو على متن سفينة أو طائرة مسجلة فيها ؛

(ب) من قبل أحد مواطنيها أو ، اذا رأت تلك الدولة ذلك مناسبا ، من قبل أحد الأشخاص عديمي الجنسية الذين يكون محل اقامتهم المعتاد في اقليمها ؛

(ج) من أجل اكراه تلك الدولة على القيام بفعل معيّن أو الامتناع عن القيام به ؛

(د) ازاء رهينة يكون من مواطني تلك الدولة ، اذا رأت تلك الدولة ذلك مناسبا .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

اذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

واذ تقرّ ، بوجه خاص ، بأن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ، كما هو مبيّن في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

واذ تؤكد من جديد مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب على النحو المجسّد في ميثاق الأمم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

واذ ترى أن أخذ الرهائن جريمة تسبب قلقا بالغا للمجتمع الدولي ، وأن أي مرتكب لهذه الجريمة يجب أن يقدم للمحاكمة أو يتم تسليمه طبقا لأحكام هذه الاتفاقية ،

واقتناعا منها بأن ثمة ضرورة ملحة لتنمية التعاون الدولي بين الدول في وضع واتخاذ تدابير فعالة لمنع جميع أعمال أخذ الرهائن وملاحقة هذه الأعمال والمعاقبة عليها بوصفها من مظاهر الارهاب الدولي ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة ١

١ — أي شخص يقبض على شخص آخر (يشار اليه فيما يلي بكلمة " الرهينة") أو يحتجزه ويهدد بقتله أو ايذائه أو استمرار احتجازه من أجل اكراه طرف ثالث ، سواء كان دولة أو منظمة دولية حكومية ، أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا ، أو مجموعة من الأشخاص ، على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معيّن كشرط صريح أو ضمني للافراج عن الرهينة ، يرتكب جريمة أخذ الرهائن بالمعنى الوارد في هذه الاتفاقية .

٢ — أي شخص

(أ) يشرع في ارتكاب عمل من أعمال أخذ الرهائن ،

(ب) أو يساهم في عمل من أعمال أخذ الرهائن بوصفه شريكا لأي شخص يرتكب أو يشرع في ارتكاب مثل هذا العمل ،

يرتكب كذلك جريمة في حكم هذه الاتفاقية .

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

反对劫持人质国际公约

本公约各缔约国，

铭记着《联合国宪章》中有关维持国际和平与安全及促进各国间友好关系与合作的宗旨及原则，

特别认识到人人享有《世界人权宣言》和《公民权利和政治权利国际公约》所规定的生命、自由和人身安全的权利，

重申《联合国宪章》和《关于各国依联合国宪章建立友好关系和合作的国际法原则宣言》以及大会其他有关决议所阐明的各国人民的平等权利和自决原则，

考虑到劫持人质是引起国际社会严重关切的罪行，按照本公约的规定，对任何犯劫持人质罪行者必须予以起诉或引渡，

深信迫切需要在各国之间发展国际合作，制订和采取有效措施，以防止作为国际恐怖主义的表现的一切劫持人质行为，并对犯有此项罪行者予以起诉和惩罚，

已达成协议如下：

第一条

1. 任何人如劫持或扣押并以杀死、伤害或继续扣押另一个人（以下称"人质"）为威胁，以强迫第三方，即某个国家、某个国际政府间组织、某个自然人或法人或某一群人，作或不作某种行为，作为释放人质的明示或暗示条件，即为犯本公约意义范围内的劫持人质罪行。

2. 任何人

(a) 图谋劫持人质，或

(b) 与实行或图谋劫持人质者同谋而参与其事，

也同样犯有本公约意义下的罪行。

第二条

每一缔约国应按照第一条所称罪行的严重性处以适当的惩罚。

第三条

1．罪犯在其领土内劫持人质的缔约国，应采取它认为适当的一切措施，以期缓和人质的处境，特别是设法使人质获得释放，并于人质获释后，如有必要，便利人质离开。

2．如缔约国已将罪犯因劫持人质而获得的物品收管，该缔约国应尽快将该物品归还人质本人或第一条所称第三方，或归还其适当当局。

第四条

各缔约国应合作防止第一条所称罪行，特别是：

(a) 采取一切实际可行的措施，以防止为在其领土内外进行此等犯罪行为而在其领土内所作的准备，包括禁止鼓励、煽动、筹划或参与劫持人质行为的个人、团体和组织在其领土内从事非法活动的措施；

(b) 交换情报并协同采取行政和其他适当措施，以防止此等罪行的发生。

第五条

1．每一缔约国应采取必要的措施来确立该国对第一条所称任何罪行的管辖权，如果犯罪行为是：

(a) 发生在该国领土内或在该国登记的船只或飞机上，

(b) 该国任何一个国民所犯的罪行，或经常居住于其领土内的无国籍人（如该国认为恰当时）所犯的罪行，

(c) 为了强迫该国作或不作某种行为，

(d) 以该国国民为人质，而该国认为适当时。

2. 每一缔约国于嫌疑犯在本国领土内，而不将该嫌疑犯引渡至本条第1款所指的任何国家时，也应采取必要措施，对第一条所称的罪行确立其管辖权。

3. 本公约不排除按照国内法行使的任何刑事管辖权。

第六条

1. 任何缔约国，如嫌疑犯在其领土内，当判明情况有此需要时，应按照该国法律，在进行刑事诉讼或引渡程序所需要的时间内扣留该人或采取其他措施，以保证其留在该国境内。该缔约国应立即进行初步调查，以查明事实。

2. 本条第1款所指的扣留或其他措施，应立即直接通知或经由联合国秘书长通知：

(a) 犯罪地国家；

(b) 被强迫或被图谋强迫的国家；

(c) 被强迫或被图谋强迫的自然人或法人为该国国民的国家；

(d) 人质为该国国民的国家，或人质在该国领土内经常居住的国家；

(e) 嫌疑犯为该国国民的国家，如为无国籍人时，嫌疑犯在该国领土内经常居住的国家；

(f) 被强迫或被图谋强迫的国际政府间组织；

(g) 其他任何有关国家。

3. 凡依本条第1款被采取措施的任何人有权：

(a) 毫不迟延地与最近的本国或有权与其建立联系的国家的适当代表取得联系，如为无国籍人时，则与其经常居住地国家的适当代表取得联系；

(b) 受到上述国家代表的探视。

4. 本条第3款所指权利的行使，应符合嫌疑犯所在国的法律规章，但以这些法律规章能充分实现本条第3款给予这种权利的原定目的为限。

5. 本条第3款和第4款的规定不得妨碍依第五条第1款(b)项规定有管辖权的任何缔约国邀请红十字国际委员会与嫌疑犯建立联系和前往探视的权利。

6. 进行本条第1款所规定的初步调查的国家，应尽速将调查结果通知本条第2款所指的国家或组织，并说明它是否有意行使管辖权。

第七条

对嫌疑犯提起公诉的缔约国，应按照其法律将诉讼的最后结果通知联合国秘书长。联合国秘书长应将此项资料转送其他有关国家和有关国际政府间组织。

第八条

1．领土内发现嫌疑犯的缔约国，如不将该人引渡，应毫无例外地而且不论罪行是否在其领土内发生，通过该国法律规定的程序，将案件送交该国主管机关，以便提起公诉。 此等机关应按该国法律处理任何普通严重罪行案件的方式作出判决。

2．任何人因第一条所称任何罪行而被起诉时，应保证他在诉讼的所有阶段受到公平待迁，包括享有他所在地国家法律规定的一切权利和保障。

第九条

1．依照本公约提出引渡某一嫌疑犯的要求不得予以同意，如果收到此项要求的缔约国有充分理由相信：

(a) 以第一条所称罪行为理由而提出引渡要求，但目的在于因某一人的种族、宗教、国笈、民族根沅或政治见解而予以起诉或惩罚；或

(b) 该人的处境可能因以下理由而受损害：

(一) 本款(a)项所述的任何理由，或

(二) 有权行使保护权利的国家的适当机关无法与其联系。

2．关于本公约所述的罪行，凡在适用于缔约国间的所有引渡条约和办法中与本公约不相容的各项规定，在各缔约国之间均被修改。

第十条

1．第一条所称各项罪行，均应视为缔约国间现有任何引渡条约已经列为可以引渡的罪行。 各缔约国承诺在以后彼此间缔结的所有引渡条约中将此种罪行列为可以引渡的罪行。

2．以订有条约为引渡条件的缔约国，如收到尚未与该缔约国订立引渡条约的另一缔约国的引渡要求，被请求国得自行决定将本公约视为就第一条所称罪行进行引渡的法律根据。 引渡应依照被请求国法律所规定的其他条件进行。

3．不以订有条约为引渡条件的各缔约国应承认第一条所称罪行为彼此之间可以引渡的罪行，但须符合被请求国法律所规定的条件。

4．为了缔约国间引渡的目的，第一条所称罪行应视为不仅发生在实际发生地，而且也发生在按照第五条第 1 款的规定须确立其管辖权的国家的领土内。

第十一条

1．各缔约国对就第一条所称罪行提起的刑事诉讼应互相给予最大限度的协助，包括提供它们掌握的为诉讼程序所需的一切证据。

2．本条第 1 款的规定不应影响任何其他条约中关于互相提供司法协助的义务。

第十二条

在关于保护战争受害者的一九四九年日内瓦各项公约或这些公约的附加议定书可以适用于某一劫持人质行为，并且本公约缔约国受各该项公约约束，有责任起诉或交出劫持人质者的情况下，本公约不适用于一九四九年日内瓦各项公约及其议定书中所称的武装冲突中所进行的劫持人质行为，包括一九七七年第一号附加议定书第一条第 4 款所提到的武装冲突——即各国人民为行使《联合国宪章》和《关于各国依联合国宪章建立友好关系和合作的国际法原则宣言》所阐明的自决权利而进行的反抗殖民统治和外国占领以及反抗种族主义政权的武装冲突。

第十三条

如果罪行仅发生在一个国家内，而人质和嫌疑犯都是该国国民，且嫌疑犯也是在该国领土内被发现的，本公约即不适用。

第十四条

本公约任何规定均不得解释为可以违背《联合国宪章》，侵害一国的领土完整或政治独立。

第十五条

本公约的条款不应影响本公约通过之日已经生效的各项庇护条约在各该条约缔约国间的适用；但本公约缔约国不得对并非此等庇护条约缔约国的本公约另一缔约国援用此等庇护条约。

第十六条

1．两个或两个以上的缔约国之间关于本公约的解释或适用方面的任何争端，如不能谈判解决，经缔约国一方要求，应交付仲裁。 如果自要求仲裁之日起六个月内，当事各方不能就仲裁的组织达成协议，任何一方得依照《国际法院规约》提出请求，将争端提交国际法院审理。

2．每一国家在签署或批准本公约或加入本公约时，得声明该国不受本条第1款的约束。 其他缔约国对于作出这项保留的任何缔约国，也不受本条第1款的约束。

3．依照本条第2款的规定作出保留的任何缔约国，得随时通知联合国秘书长撤回该项保留。

第十七条

1．本公约在一九八〇年十二月三十一日以前在纽约联合国总部开放给所有国家签字。

2．本公约须经批准。 批准书应交存联合国秘书长。

3．本公约开放给任何国家加入。 加入书应交存联合国秘书长。

第十八条

1．本公约应自第二十二份批准书或加入书交存联合国秘书长之后第三十天开始生效。

2．对于在第二十二份批准书或加入书交存后批准或加入本公约的每一国家，本公约应在该国交存其批准书或加入书后第三十天对该国开始生效。

第十九条

1．任何缔约国得用书面通知联合国秘书长退出本公约。

2．在联合国秘书长接到通知之日起一年后，退出即行生效。

第二十条

本公约原本应交存联合国秘书长，其阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文各文本具有同等效力。 联合国秘书长应将本公约的正式副本分送所有国家。

本公约于一九七九年十二月十八日在纽约开放签字，下列签署人经各自政府正式授权，在本公约上签字，以昭信守。

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

МЕЖДУНАРОДНАЯ КОНВЕНЦИЯ О БОРЬБЕ С ЗАХВАТОМ ЗАЛОЖНИКОВ

Государства-участники настоящей Конвенции,

принимая во внимание цели и принципы Устава Организации Объединенных Наций, касающиеся поддержания международного мира и безопасности и развития дружественных отношений и сотрудничества между государствами,

признавая, в особенности, что каждый имеет право на жизнь, личную свободу и безопасность, как это предусмотрено во Всеобщей декларации прав человека и Международном пакте о гражданских и политических правах,

вновь подтверждая принцип равноправия и самоопределения народов, провозглашенный в Уставе Организации Объединенных Наций и в Декларации о принципах международного права, касающихся дружественных отношений и сотрудничества между государствами в соответствии с Уставом Организации Объединенных Наций, а также в других соответствующих резолюциях Генеральной Ассамблеи,

считая, что захват заложников является преступлением, вызывающим серьезное беспокойство у международного сообщества, и что в соответствии с положениями настоящей Конвенции любое лицо, совершающее акт захвата заложников, подлежит либо уголовному преследованию, либо выдаче,

будучи убеждены в том, что существует настоятельная необходимость в развитии международного сотрудничества между государствами в разработке и принятии эффективных мер для предупреждения, преследования и наказания всех актов захвата заложников как проявления международного терроризма,

согласились о нижеследующем:

Статья 1. 1. Любое лицо, которое захватывает или удерживает другое лицо и угрожает убить, нанести повреждение или продолжать удерживать другое лицо (здесь и далее именуемое как «заложник»), для того чтобы заставить третью сторону, а именно: государство, международную неправительственную организацию, какое-либо физическое или юридическое лицо или группу лиц — совершить или воздержаться от совершения любого акта в качестве прямого или косвенного условия для освобождения заложника, совершает преступление захвата заложника по смыслу настоящей Конвенции.

2. Любое лицо, которое

a) пытается совершить акт захвата заложников или

b) принимает участие в качестве сообщника любого лица, которое совершает или пытается совершить акт захвата заложников,

также совершает преступление для целей настоящей Конвенции.

Статья 2. Каждое Государство-участник предусматривает соответствующие наказания за преступления, указанные в статье 1, с учетом тяжкого характера этих преступлений.

Статья 3. 1. Государство-участник, на территории которого удерживается захваченный преступником заложник, принимает все меры, которые оно считает целесообразными для облегчения положения заложника, в частности обеспечения его освобождения и содействия, в соответствующем случае, его отъезду после освобождения.

2. Если какой-либо объект, который преступник приобрел в результате захвата заложника, оказывается в распоряжении Государства-участника, это Государство-участник возвращает его как можно скорее заложнику или третьей стороне, указанной в статье 1, в зависимости от обстоятельств, или соответствующим органам его страны.

Статья 4. Государства-участники сотрудничают в предотвращении преступлений, указанных в статье 1, в частности путем:

a) принятия всех практически осуществимых мер по предотвращению подготовки в пределах их соответствующих территорий к совершению этих преступлений в пределах или вне пределов их территорий, включая принятие мер для запрещения на их территории незаконной деятельности лиц, групп и организаций, которые поощряют, подстрекают, организуют или участвуют в совершении актов захвата заложников;

b) обмена информацией и координации принятия административных и других соответствующих мер для предотвращения совершения таких преступлений.

Статья 5. 1. Каждое государство-участник принимает такие меры, какие могут быть необходимы для установления его юрисдикции в отношении любого из указанных в статье 1 преступлений, которые были совершены

a) на его территории или на борту морского или воздушного судна, зарегистрированного в этом Государстве;

b) любым из его граждан или, если указанное Государство считает это целесообразным, лицами без гражданства, которые обычно проживают на его территории;

c) для того чтобы заставить это Государство совершить какой-либо акт или воздержаться от его совершения; или

d) в отношении заложника, который является гражданином указанного Государства, если это государство считает это целесообразным.

2. Каждое Государство-участник аналогичным образом принимает такие меры, какие могут оказаться необходимыми, чтобы установить свою юрисдикцию в отношении преступлений, указанных в статье 1, в случаях, когда предполагаемый преступник находится на территории этого Государства, и оно не выдает его какому-либо Государству, упомянутому в пункте 1 настоящей статьи.

3. Настоящая Конвенция не исключает любой уголовной юрисдикции, осуществляемой в соответствии с внутригосударственным правом.

Статья 6. 1. Убедившись, что обстоятельства того требуют, любое Государство-участник, на территории которого находится предполагаемый преступник, в соответствии со своими законами заключает его под стражу или принимает другие меры, обеспечивающие его присутствие до тех пор, пока это необходимо для того, чтобы возбудить уголовное преследование или предпринять действия по выдаче. Такое Государство-участник немедленно проводит предварительное расследование фактов.

2. О заключении под стражу или иных мерах, о которых говорится в пункте 1 настоящей статьи, безотлагательно сообщается либо непосредственно, либо через Генерального секретаря Организации Объединенных Наций:

a) Государству, на территории которого было совершено преступление;

b) Государству, против которого было направлено принуждение или попытка принуждения;

c) Государству, гражданином которого является физическое лицо или к которому относится юридическое лицо, против которых было направлено принуждение или попытка принуждения;

d) Государству, гражданином которого является заложник или на территории которого он обычно проживает;

e) Государству, гражданином которого является предполагаемый преступник или, в случае, если он является лицом без гражданства, на территории которого он обычно проживает;

f) международной межправительственной организации, против которой было направлено принуждение или попытка принуждения;

g) всем другим заинтересованным Государствам.

3. Любому лицу, в отношении которого предпринимаются меры, предусмотренные в пункте 1 настоящей статьи, предоставляется право:

a) безотлагательно связаться с ближайшим соответствующим представителем Государства, гражданином которого оно является или которое иным образом правомочно установить такую связь, или если оно является лицом без гражданства Государства, на территории которого оно обычно проживает;

b) посещения представителем этого Государства.

4. Права, упоминаемые в пункте 3 настоящей статьи, должны осуществляться в соответствии с законами и правилами государства, на территории которого находится предполагаемый преступник, при условии, однако, что эти законы и правила должны способствовать полному осуществлению целей, для которых предназначаются права, предоставляемые в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи.

5. Положения пунктов 3 и 4 настоящей статьи не наносят ущерба праву любого 1b Государства-участника, претендующего на юрисдикцию в соответствии с пунктом статьи 5, просить Международный комитет Красного Креста связаться с предполагаемым преступником или посетить его.

6. Государство, которое производит предварительное расследование, предусмотренное пунктом 1 настоящей статьи, незамедлительно сообщает о полученных им данных государствам или организациям, упомянутым в пункте 2 настоящей статьи, и указывает, намерено ли оно осуществить юрисдикцию.

Статья 7. Государство-участник, на территории которого предполагаемый преступник подвергается уголовному преследованию, сообщает в соответствии со свом законодательством об окончательных результатах разбирательства Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций, который направляет эту информацию другим заинтересованным государствам и заинтересованным международным межправительственным организациям.

Статья 8. 1. Государство-участник, на территории которого находится предполагаемый преступник, если оно не выдает его, обязано без каких-

либо исключений и независимо от того, совершено ли преступление на его территории, передать дело своим компетентным органам для целей уголовного преследования посредством проведения судебного разбирательства в соответствии с законодательством этого Государства. Эти органы принимают решение таким же образом, как и в случае обычного преступления тяжкого характера в соответствии с законодательством этого Государства.

2. Любому лицу, в отношении которого осуществляется судебное разбирательство в связи с любым из преступлений, указанных в статье 1, гарантируется справедливое обращение на всех стадиях судебного разбирательства, в том числе пользование всеми правами и гарантиями, предусмотренными законодательством государства, на территории которого он находится.

Статья 9. 1. Просьба о выдаче предполагаемого преступника в соответствии с настоящей Конвенцией не удовлетворяется, если у Государства-участника, к которому обращена просьба о выдаче, имеются веские основания считать:

a) что просьба о выдаче за совершение преступления, указанного в статье 1, была направлена с целью преследования или наказания лица по причинам, связанным с его расовой, религиозной, национальной или этнической принадлежностью или политическими взглядами; или

b) что позиции данного лица может быть нанесен ущерб:

i) по любой из причин, упомянутых в подпункте *a* настоящего пункта,

ii) по той причине, что соответствующие власти государства, имеющие право на осуществление прав защиты, не могут связаться с ним.

2. Что касается преступлений, указанных в статье, положения всех договоров и соглашений о выдаче, применимых между Государствами-участниками, изменяются в отношениях между Государствами-участниками в той мере, в какой они несовместимы с настоящей Конвенцией.

Статья 10. 1. Преступления, указанные в статье 1, считаются подлежащими включению в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, существующих между Государствами-участниками. Государства-участники обязуются включать такие преступления в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, заключаемый между ними.

2. Если Государство-участник, которое обусловливает выдачу наличием договора, получает просьбу о выдаче от другого Государства-участника, с которым оно не имеет договора о выдаче, Государство, к которому обращена просьба о выдаче, может по своему усмотрению рассматривать настоящую Конвенцию в отношении преступлений, указанных в статье 1, в качестве правового основания для выдачи. Выдача производится в соответствии с другими условиями, предусматриваемыми законодательством Государства, к которому обращена просьба о выдаче.

3. Государства-участники, не обусловливающие выдачу наличием договора, рассматривают в отношениях между собой преступления, указанные в статье 1, в качестве преступлений, влекущих выдачу, в соответствии с условиями, предусмотренными законодательством Государства, к которому обращена просьба о выдаче.

4. Преступления, указанные в статье 1, рассматриваются Государствами-участниками для целей выдачи, как если бы они были совершены не

только в месте их совершения, но также и на территории Государств, которые обязаны установить свою юрисдикцию в соответствии с пунктом 1 статьи 5.

Статья 11. 1. Государства-участники оказывают друг другу наиболее полную помощь в связи с уголовно-процессуальными действиями, предпринятыми в отношении преступлений, указанных в статье 1, включая предоставление всех имеющихся в их распоряжении доказательств, необходимых для судебного разбирательства.

2. Положения пункта 1 настоящей статьи не влияют на обязательства о взаимной правовой помощи, установленные любым другим договором.

Статья 12. В той мере, в какой Женевские конвенции 1949 года о защите жертв войны или Дополнительные протоколы к этим Конвенциям, применимых к какому-либо конкретному акту захвата заложников, и в той мере, в какой Государства-участники настоящей Конвенции обязаны в соответствии с вышеупомянутыми Конвенциями преследовать в уголовном порядке или выдать лицо, захватившее заложников, настоящая Конвенция не применяется к акту захвата заложников, совершенному в ходу вооруженных конфликтов, как они определены, в частности, в Женевских конвенциях 1949 года и протоколах к ним, включая вооруженные конфликты, упомянутые в пункте 4 статьи 1 Дополнительного протокола 1 от 1977 года, в которых народы, осуществляя свое право на самоопределение, воплощенное в Уставе Организации Объединенных Наций и Декларации о принципах международного права, касающихся дружественных отношений и сотрудничества между государствами в соответствии с Уставом Организации Объединенных Наций, ведут борьбу против колониального господства, иностранной оккупации и расистских режимов.

Статья 13. Настоящая Конвенция не применяется в тех случаях, когда преступление совершено в пределах одного Государства, когда заложник и предполагаемый преступник являются гражданами этого Государства и когда предполагаемый преступник находится на территории этого Государства.

Статья 14. Ничто в настоящей Конвенции не может быть истолковано как оправдывающее нарушение территориальной целостности или политической независимости какого-либо государства, вопреки Уставу Организации Объединенных Наций.

Статья 15. Положения настоящей Конвенции не затрагивают применения договоров об убежище, действующих на время принятия настоящей Конвенции между Государствами-участниками этих договоров; однако Государство-участник настоящей Конвенции не может прибегать к этим договорам в отношении другого Государства-участника настоящей Конвенции, не являющегося участником этих договоров.

Статья 16. 1. Любой спор между двумя или более государствами-участниками, касающийся толкования или применения настоящей Конвенции, который не урегулирован путем переговоров, передается по просьбе одного из них на арбитраж. Если в течение шести месяцев со дня просьбы об арбитраже стороны не в состоянии прийти к соглашению по вопросу об организации арбитража, по просьбе любой из этих сторон спор может быть передан в Международный Суд в соответствии со Статутом Суда.

2. Каждое Государство может при подписании или ратификации настоящей Конвенции, или при присоединении к ней сделать заявление о том, что

оно не считает себя связанным положениями пункта 1 настоящей статьи. Другие государства-участники не будут связаны положениями пункта 1 настоящей статьи в отношении любого Государства-участника, сделавшего такую оговорку.

3. Любое Государство-участник, сделавшее оговорку в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, может в любое время снять эту оговорку путем уведомления Государственного секретаря Организации Объединенных Наций.

Статья 17. 1. Настоящая Конвенция открыта для подписания всеми государствами до 31 декабря 1980 года в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в Нью-Йорке.

2. Настоящая Конвенция подлежит ратификации. Ратификационные грамоты сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

3. Настоящая Конвенция открыта для присоединения любого государства. Документы о присоединении сдаются на хранение Государственному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 18. 1. Настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после даты сдачи на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций двадцать второй ратификационной грамоты или документа о присоединении.

2. Для каждого государства, которое ратифицирует настоящую Конвенцию или присоединится к ней после сдачи на хранение двадцать второй ратификационной грамоты или документа о присоединении, Конвенция вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение этим государством своей ратификационной грамоты или документа о присоединении.

Статья 19. 1. Любое Государство-участник может денонсировать настоящую Конвенцию путем письменного уведомления Генерального секретаря Организации Объединенных Наций.

2. Денонсация вступает в силу по истечении года после получения уведомления Генеральным секретарем Организации Объединенных Наций.

Статья 20. Подлинник настоящей Конвенции, тексты которой на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными, сдается на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций, который рассылает заверенные копии настоящей Конвенции всем государствам.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО НИЖЕПОДПИСАВШИЕСЯ, должным образом на то уполномоченные своими соответствующими правительствами, подписали настоящую Конвенцию, открытую для подписания в Нью-Йорке 18 декабря 1979 года.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENCIÓN INTERNACIONAL CONTRA LA TOMA DE REHENES

Los Estados Partes en la presente Convención,

Teniendo presente los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas relativos al mantenimiento de la paz y la seguridad internacionales y al fomento de las relaciones de amistad y cooperación entre los Estados,

Reconociendo en particular que todo individuo tiene derecho a la vida, a la libertad y a la seguridad de la persona, como se establece en la Declaración Universal de Derechos Humanos y en el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos,

Reafirmando el principio de la igualdad de derechos y de la libre determinación de los pueblos, consagrados en la Carta de las Naciones Unidas y en la Declaración sobre los principios de derecho internacional referentes a las relaciones de amistad y a la cooperación entre los Estados de conformidad con la Carta de las Naciones Unidas y en otras resoluciones pertinentes de la Asamblea General,

Considerando que la toma de rehenes es un delito que preocupa gravemente a la comunidad internacional y que, en conformidad con las disposiciones de esta Convención, toda persona que cometa dicho delito deberá ser sometida a juicio o sujeta a extradición,

Convencidos de que existe una necesidad urgente de fomentar la cooperación internacional entre los Estados con miras a elaborar y adoptar medidas eficaces para la prevención, el enjuiciamiento y el castigo de todos los actos de toma de rehenes como manifestaciones del terrorismo internacional,

Han convenido en lo siguiente:

Artículo 1. 1. Toda persona que se apodere de otra (que en adelante se denominará "el rehén") o la detenga, y amenace con matarla, herirla o mantenerla detenida a fin de obligar a un tercero, a saber, un Estado, una organización internacional intergubernamental, una persona natural o jurídica o un grupo de personas, a una acción u omisión como condición explícita o implícita para la liberación del rehén, comete el delito de toma de rehenes en el sentido de la presente Convención.

2. Toda persona que

a) Intente cometer un acto de toma de rehenes, o

b) Participe como cómplice de otra persona que cometa o intente cometer un acto de toma de rehenes

comete igualmente un delito en el sentido de la presente Convención.

Artículo 2. Cada Estado Parte establecerá, para los delitos previstos en el artículo 1, penas adecuadas que tengan en cuenta el carácter grave de los mismos.

Artículo 3. 1. El Estado Parte en cuyo territorio el delincuente tenga detenido al rehén adoptará todas las medidas que considere apropiadas para

aliviar la situación del mismo, en particular para asegurar su liberación, y, una vez que haya sido liberado, para facilitar, cuando proceda, su salida del país.

2. Si llegare a poder de un Estado Parte cualquier objeto que el delincuente haya obtenido como resultado de la toma de rehenes, ese Estado Parte lo devolverá lo antes posible al rehén o al tercero mencionado en el artículo 1, según proceda, o a sus autoridades competentes.

Artículo 4. Los Estados Partes cooperarán en la prevención de los delitos previstos en el artículo 1, en particular:

a) Adoptando todas las medidas factibles a fin de impedir que se prepare en sus respectivos territorios la comisión de tales delitos tanto dentro como fuera de ellos, en particular medidas para prohibir en los mismos las actividades ilegales de personas, grupos u organizaciones que alienten, instiguen, organicen o cometan actos de toma de rehenes;

b) Intercambiando información y coordinando la adopción de medidas administrativas y de otra índole, según proceda, para impedir que se cometan esos delitos.

Artículo 5. 1. Cada Estado Parte adoptará las medidas que sean necesarias para establecer su jurisdicción sobre los delitos previstos en el artículo 1 que se cometan:

a) En su territorio o a bordo de un barco o de una aeronave matriculados en ese Estado;

b) Por sus nacionales, o por personas apátridas que residan habitualmente en su territorio, si en este último caso, ese Estado lo considera apropiado;

c) Con el fin de obligar a ese Estado a una acción u omisión; o

d) Respecto de un rehén que sea nacional de ese Estado, si este último lo considera apropiado.

2. Cada Estado Parte adoptará asimismo las medidas que sean necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos previstos en el artículo 1 en el caso de que el presunto delincuente se encuentre en su territorio y dicho Estado no acceda a conceder su extradición a ninguno de los Estados mencionados en el párrafo 1 del presente artículo.

3. La presente Convención no excluye ninguna jurisdicción criminal ejercida de conformidad con el derecho interno.

Artículo 6. 1. Si considera que las circunstancias lo justifican, todo Estado Parte en cuyo territorio se encuentre el presunto delincuente procederá, de conformidad con su legislación, a su detención o tomará otras medidas para asegurar su presencia por el período que sea necesario a fin de permitir la iniciación de un procedimiento penal o de extradición. Ese Estado Parte procederá inmediatamente a una investigación preliminar de los hechos.

2. La detención y las otras medidas a que se refiere el párrafo 1 del presente artículo serán notificadas sin demora, directamente o por conducto del Secretario General de las Naciones Unidas:

a) Al Estado en cuyo territorio se haya cometido el delito;

b) Al Estado contra el cual haya sido dirigida o intentada la coacción;

c) Al Estado del que sea nacional la persona natural o jurídica contra la cual haya sido dirigida o intentada la coacción;

d) Al Estado del cual sea nacional el rehén o en cuyo territorio tenga su residencia habitual;

e) Al Estado del cual sea nacional el presunto delincuente o, si éste es apátrida, al Estado en cuyo territorio tenga su residencia habitual;

f) A la organización internacional intergubernamental contra la cual se haya dirigido o intentado la coacción;

g) A todos los demás Estados interesados.

3. Toda persona respecto de la cual se adopten las medidas mencionadas en el párrafo 1 del presente artículo tendrá derecho:

a) A ponerse sin demora en comunicación con el representante competente más próximo del Estado del que sea nacional o de aquel al que, por otras razones, competa el establecimiento de esa comunicación o, si se trata de una persona apátrida, del Estado en cuyo territorio tenga su residencia habitual;

b) A ser visitada por un representante de ese Estado.

4. Los derechos a que se hace referencia en el párrafo 3 del presente artículo se ejercerán de conformidad con las leyes y reglamentaciones del Estado en cuyo territorio se encuentre el presunto delincuente, a condición, sin embargo, de que esas leyes y reglamentaciones permitan que se cumplan cabalmente los propósitos a que obedecen los derechos concedidos en virtud del párrafo 3 del presente artículo.

5. Lo dispuesto en los párrafos 3 y 4 del presente artículo se entenderá sin perjuicio del derecho de todo Estado que, con arreglo al inciso *b*) del párrafo 1 del artículo 5 pueda hacer valer su jurisdicción, a invitar al Comité Internacional de la Cruz Roja a ponerse en comunicación con el presunto delincuente y visitarlo.

6. El Estado que proceda a la investigación preliminar prevista en el párrafo 1 del presente artículo comunicará sin dilación sus resultados a los Estados u organización mencionados en el párrafo 2 del presente artículo e indicará si se propone ejercer su jurisdicción.

Artículo 7. El Estado Parte en que se entable una acción penal contra el presunto delincuente comunicará, de conformidad con su legislación, el resultado final de esa acción al Secretario General de las Naciones Unidas, quien transmitirá la información a los demás Estados interesados y a las organizaciones internacionales intergubernamentales pertinentes.

Artículo 8. 1. El Estado Parte en cuyo territorio sea hallado el presunto delincuente, si no concede su extradición, estará obligado a someter el caso a las autoridades competentes a efectos de enjuiciamiento, sin excepción alguna y con independencia de que el delito haya sido o no cometido en su territorio, según el procedimiento previsto en la legislación de ese Estado. Dichas autoridades tomarán su decisión en las mismas condiciones que las aplicables a los delitos comunes de carácter grave de acuerdo con el derecho de tal Estado.

2. Toda persona respecto de la cual se entable un procedimiento en relación con cualquiera de los delitos previstos en el artículo 1 gozará de las garantías de un trato equitativo en todas las fases del procedimiento, incluido el goce de

todos los derechos y garantías previstos en el derecho del Estado en cuyo territorio se encuentre.

Artículo 9. 1. No se accederá a la solicitud de extradición de un presunto delincuente, de conformidad con la presente Convención, si el Estado Parte al que se presenta la solicitud tiene motivos fundados para creer:

a) Que la solicitud de extradición por un delito mencionado en el artículo 1 se ha hecho con el fin de perseguir o castigar a una persona por causa de su raza, religión, nacionalidad, origen étnico u opinión política; o

b) Que la posición de esa persona puede verse perjudicada:

i) Por alguna de las razones mencionadas en el inciso *a*) del presente párrafo, o

ii) Porque las autoridades competentes del Estado que esté facultado para ejercer derechos de protección no pueden comunicarse con ella.

2. Con respecto a los delitos definidos en la presente Convención, las disposiciones de todos los tratados y acuerdos de extradición aplicables entre Estados Partes quedan modificadas en lo que afecte a los Estados Partes en la medida en que sean incompatibles con la presente Convención.

Artículo 10. 1. Los delitos previstos en el artículo 1 se considerarán incluidos entre los delitos que dan lugar a extradición en todo tratado de extradición celebrado entre Estados Partes. Los Estados Partes se comprometen a incluir tales delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que celebren entre sí en el futuro.

2. Si un Estado Parte que subordine la extradición a la existencia de un tratado recibe de otro Estado Parte, con el que no tiene tratado, una solicitud de extradición, podrá discrecionalmente considerar la presente Convención como la base jurídica necesaria para la extradición con respecto a los delitos previstos en el artículo 1. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigidas por el derecho del Estado al que se ha hecho la solicitud.

3. Los Estados Partes que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos previstos en el artículo 1 como casos de extradición entre ellos, con sujeción a las condiciones exigidas por el derecho del Estado al que se ha hecho la solicitud.

4. A los fines de la extradición entre Estados Partes, se considerará que los delitos previstos en el artículo 1 se han cometido no sólo en el lugar donde ocurrieron sino también en el territorio de los Estados obligados a establecer su jurisdicción de acuerdo con el párrafo 1 del artículo 5.

Artículo 11. 1. Los Estados Partes se prestarán la mayor ayuda posible en relación con todo proceso penal respecto de los delitos previstos en el artículo 1, incluso el suministro de todas las pruebas necesarias para el proceso que obren en su poder.

2. Las disposiciones del párrafo 1 del presente artículo no afectarán las obligaciones de ayuda judicial mutua estipuladas en cualquier otro tratado.

Artículo 12. Siempre que los Convenios de Ginebra de 1949 relativos a la protección de las víctimas de la guerra o los Protocolos adicionales a esos Convenios sean aplicables a un acto determinado de toma de rehenes y que los Estados Partes en la presente Convención estén obligados en virtud de esos convenios a procesar o entregar al autor de la toma de rehenes, la presente Convención no

se aplicará a un acto de toma de rehenes cometido durante conflictos armados tal como están definidos en los Convenios de Ginebra de 1949 y en sus Protocolos, en particular los conflictos armados mencionados en el párrafo 4 del artículo 1 del Protocolo adicional I de 1977, en que los pueblos luchan contra la dominación colonial y la ocupación extranjera y contra los regímenes racistas en el ejercicio de su derecho a la libre determinación, consagrado en la Carta de las Naciones Unidas y en la Declaración sobre los principios de derecho internacional referentes a las relaciones de amistad y a la cooperación entre los Estados de conformidad con la Carta de las Naciones Unidas.

Artículo 13. La presente Convención no será aplicable en el caso de que el delito haya sido cometido dentro de un solo Estado, el rehén y el presunto delincuente sean nacionales de dicho Estado y el presunto delincuente sea hallado en el territorio de ese Estado.

Artículo 14. Ninguna de las disposiciones de la presente Convención se interpretará de modo que justifique la violación de la integridad territorial o de la independencia política de un Estado, en contravención de lo dispuesto en la Carta de las Naciones Unidas.

Artículo 15. Las disposiciones de esta Convención no afectarán la aplicación de los tratados sobre asilo, vigentes en la fecha de la adopción de esta Convención, en lo que concierne a los Estados que son partes en esos tratados; sin embargo, un Estado Parte en esta Convención no podrá invocar esos tratados con respecto a otro Estado Parte en esta Convención que no sea parte en esos tratados.

Artículo 16. 1. Toda controversia que surja entre dos o más Estados Partes con respecto a la interpretación o aplicación de la presente Convención que no se solucione mediante negociaciones se someterá al arbitraje a petición de uno de ellos. Si en el plazo de seis meses contados a partir de la fecha de presentación de la solicitud de arbitraje las partes no consiguen ponerse de acuerdo sobre la forma del mismo, cualquiera de las partes podrá someter la controversia a la Corte Internacional de Justicia, mediante una solicitud presentada de conformidad con el Estatuto de la Corte.

2. Todo Estado, en el momento de la firma o ratificación de la presente Convención o de su adhesión a ella, podrá declarar que no se considera obligado por el párrafo 1 de este artículo. Los demás Estados Partes no estarán obligados por lo dispuesto en el párrafo 1 de este artículo respecto de ningún Estado Parte que haya formulado esa reserva.

3. Todo Estado Parte que haya formulado la reserva prevista en el párrafo 2 de este artículo podrá retirarla en cualquier momento mediante una notificación al Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 17. 1. La presente Convención está abierta a la firma de todos los Estados hasta el 31 de diciembre de 1980, en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York.

2. La presente Convención está sujeta a ratificación. Los instrumentos de ratificación serán depositados en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

3. La presente Convención está abierta a la adhesión de cualquier Estado. Los instrumentos de adhesión serán depositados en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 18. 1. La presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha de depósito del vigésimo segundo instrumento de ratificación o adhesión en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

2. Para cada uno de los Estados que ratifiquen la Convención o se adhieran a ella después del depósito del vigésimo segundo instrumento de ratificación o adhesión, la Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que dicho Estado haya depositado su instrumento de ratificación o adhesión.

Artículo 19. 1. Todo Estado Parte podrá denunciar la presente Convención mediante notificación por escrito dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas.

2. La denuncia surtirá efecto un año después de la fecha en que el Secretario General de las Naciones Unidas reciba la notificación.

Artículo 20. El original de la presente Convención, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, será depositado en poder del Secretario General de las Naciones Unidas, que enviará copias certificadas de él a todos los Estados.

EN TESTIMONIO DE LO CUAL, los infrascritos, debidamente autorizados por sus respectivos gobiernos, han firmado la presente Convención, abierta a la firma en Nueva York, el 18 de diciembre de 1979.

In the name of Afghanistan:
Au nom de l'Afghanistan :
باسم افغانستان :

代表阿富汗：
От имени Афганистана:
En nombre del Afganistán:

In the name of Albania:
Au nom de l'Albanie :
باسم البانيا :

代表阿尔巴尼亚：
От имени Албании:
En nombre de Albania:

In the name of Algeria:
Au nom de l'Algérie :
باسم الجزائر :

代表阿尔及利亚：
От имени Алжира:
En nombre de Argelia:

In the name of Angola:
Au nom de l'Angola :
باسم أنغولا :

代表安哥拉：
От имени Анголы:
En nombre de Angola:

In the name of Argentina:
Au nom de l'Argentine :
باسم الأرجنتين :

代表阿根廷：
От имени Аргентины:
En nombre de la Argentina:

In the name of Australia:
Au nom de l'Australie :
باسم استراليا :

代表澳大利亚：
От имени Австралии:
En nombre de Australia:

In the name of Austria:
Au nom de l'Autriche :
باسم النمسا :

代表奥地利：
От имени Австрии:
En nombre de Austria:

WILLIBALD PAHR
3-10-1980[1]

In the name of Bahamas:
Au nom des Bahamas :
باسم البهاما :

代表巴哈马：
От имени Багамских островов:
En nombre de las Bahamas:

In the name of Bahrain:
Au nom de Bahreïn :
باسم البحرين :

代表巴林：
От имени Бахрейна:
En nombre de Bahrein:

In the name of Bangladesh:
Au nom du Bangladesh :
باسم بنغلاديش:

代表孟加拉国：
От имени Бангладеш:
En nombre de Bangladesh:

In the name of Barbados:
Au nom de la Barbade :
باسم بربادوس:

代表巴巴多斯：
От имени Барбадоса:
En nombre de Barbados:

[1] 3 October 1980 — 3 octobre 1980.

In the name of Belgium:
Au nom de la Belgique :
باسم بلجيكا :

代表比利时：
От имени Бельгии:
En nombre de Bélgica:

G. ELLIOTT
3 janvier 1980

In the name of Benin:
Au nom du Bénin :
باسم بنن :

代表贝宁：
От имени Бенина:
En nombre de Benin:

In the name of Bhutan:
Au nom du Bhoutan :
باسم بوتان :

代表不丹：
От имени Бутана:
En nombre de Bhután:

In the name of Bolivia:
Au nom de la Bolivie :
باسم بوليفيا :

代表玻利维亚：
От имени Боливии:
En nombre de Bolivia:

SERGIO PALACIOS DE VIZZIO
Nueva York, 25 de marzo de 1980[1]

In the name of Botswana:
Au nom du Botswana :
باسم بوتسوانا :

代表博茨瓦纳：
От имени Ботсваны:
En nombre de Botswana:

[1] New York, 25 March 1980 — New York, 25 mars 1980.

In the name of Brazil:
Au nom du Brésil :
باسم البرازيل :

代表巴西：
От имени Бразилии:
En nombre del Brasil:

In the name of Bulgaria:
Au nom de la Bulgarie :
باسم بلغاريا :

代表保加利亚：
От имени Болгарии:
En nombre de Bulgaria:

In the name of Burma:
Au nom de la Birmanie :
باسم بورما :

代表缅甸：
От имени Бирмы:
En nombre de Birmania:

In the name of Burundi:
Au nom du Burundi :
باسم بوروندی :

代表布隆迪：
От имени Бурунди:
En nombre de Burundi:

In the name of the Byelorussian Soviet Socialist Republic:
Au nom de la République socialiste soviétique de Biélorussie :
باسم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية :

代表白俄罗斯苏维埃社会主义共和国：
От имени Белорусской Советской Социалистической Республики:
En nombre de la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

In the name of Canada:
Au nom du Canada :
باسم كنـــدا :

代表加拿大：
От имени Канады:
En nombre del Canadá:

W. H. BARTON
18 February 1980

In the name of Cape Verde:
Au nom du Cap-Vert :
باسم الرأس الأخضر:

代表佛得角：
От имени Островов Зеленого Мыса:
En nombre de Cabo Verde:

In the name of the Central African Republic:
Au nom de la République centrafricaine :
باسم جمهورية افريقيا الوسطى :

代表中非共和国：
От имени Центральноафриканской Республики:
En nombre de la República Centroafricana:

In the name of Chad:
Au nom du Tchad :
باسم تشاد :

代表乍得：
От имени Чада:
En nombre del Chad:

In the name of Chile:
Au nom du Chili :
باسم شيلي :

代表智利：
От имени Чили:
En nombre de Chile:

ALFREDO CANALES MÁRQUEZ
Jan. 3. 80

In the name of China:
Au nom de la Chine :
باسم الصين:

代表中国：
От имени Китая:
En nombre de China:

In the name of Colombia:
Au nom de la Colombie :
باسم كولومبيا :

代表哥伦比亚：
От имени Колумбии:
En nombre de Colombia:

In the name of the Comoros:
Au nom des Comores :
باسم كومورو :

代表科摩罗：
От имени Коморских островов:
En nombre de las Comoras:

In the name of the Congo:
Au nom du Congo :
باسم الكونغو:

代表刚果：
От имени Конго:
En nombre del Congo:

In the name of Costa Rica:
Au nom du Costa Rica :
باسم كوستاريكا :

代表哥斯达黎加：
От имени Коста-Рики:
En nombre de Costa Rica:

In the name of Cuba:
Au nom de Cuba :
باسم كوبا :

代表古巴：
От имени Кубы:
En nombre de Cuba:

In the name of Cyprus:
Au nom de Chypre :
باسم قبرص :

代表塞浦路斯：
От имени Кипра:
En nombre de Chipre:

In the name of Czechoslovakia:
Au nom de la Tchécoslovaquie :
باسم تشيكوسلوفاكيا :

代表捷克斯洛伐克：
От имени Чехословакии:
En nombre de Checoslovaquia:

In the name of Democratic Kampuchea:
Au nom du Kampuchea démocratique :
باسم كمبوتشيا الديمقراطية :

代表民主柬埔寨：
От имени Демократической Кампучии:
En nombre de Kampuchea Democrática:

In the name of the Democratic People's Republic of Korea:
Au nom de la République populaire démocratique de Corée :
باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية :

代表朝鲜民主主义人民共和国：
От имени Корейской Народно-Демократической Республики:
En nombre de la República Popular Democrática de Corea:

In the name of Democratic Yemen:
Au nom du Yémen démocratique :
باسم اليمن الديمقراطية :

代表民主也门：
От имени Демократического Йемена:
En nombre del Yemen Democrático:

In the name of Denmark:
Au nom du Danemark :
باسم الدانمرك :

代表丹麦：
От имени Дании:
En nombre de Dinamarca:

In the name of Djibouti:
Au nom de Djibouti :
باسم جيبوتي :

代表吉布提：
От имени Джибути:
En nombre de Djibouti:

In the name of Dominica:
Au nom de la Dominique :
باسم دومينيكا :

代表多米尼加：
От имени Доминики:
En nombre de Dominica:

In the name of the Dominican Republic:
Au nom de la République Dominicaine :
باسم الجمهورية الدومينيكية :

代表多米尼加共和国：
От имени Доминиканской Республики:
En nombre de la República Dominicana:

R. MOLINA MORILLO
August 12, 1980

In the name of Ecuador:
Au nom de l'Equateur :
باسم اكوادور :

代表厄瓜多尔：
От имени Эквадора:
En nombre del Ecuador:

In the name of Egypt:
Au nom de l'Egypte :
باسم مصر :

代表埃及：
От имени Египта:
En nombre de Egipto:

ESMAT ABDEL MEGUID
18th December 1980

In the name of El Salvador:
Au nom d'El Salvador :
باسم السلفادور :

代表萨尔瓦多：
От имени Сальвадора:
En nombre de El Salvador:

M. ROSALES RIVERA
Junio 10 de 1980[1]

In the name of Equatorial Guinea:
Au nom de la Guinée équatoriale :
باسم غينيا الاستوائية :

代表赤道几内亚：
От имени Экваториальной Гвинеи:
En nombre de Guinea Ecuatorial:

In the name of Ethiopia:
Au nom de l'Ethiopie :
باسم اثيوبيا :

代表埃塞俄比亚：
От имени Эфиопии:
En nombre de Etiopía:

In the name of Fiji:
Au nom de Fidji :
باسم فيجي :

代表斐济：
От имени Фиджи:
En nombre de Fiji:

In the name of Finland:
Au nom de la Finlande :
باسم فنلندا :

代表芬兰：
От имени Финляндии:
En nombre de Finlandia:

ILKA PASTINEN
Oct. 29th 1980

[1] 10 June 1980 — 10 juin 1980.

In the name of France:
Au nom de la France :
باسم فرنسا :

代表法国：
От имени Франции:
En nombre de Francia:

In the name of Gabon:
Au nom du Gabon :
باسم غابون :

代表加蓬：
От имени Габона:
En nombre del Gabón:

LÉON NDONG
Le 29 février 1980

In the name of the Gambia:
Au nom de la Gambie :
باسم غامبيا :

代表冈比亚：
От имени Гамбии:
En nombre de Gambia:

In the name of the German Democratic Republic:
Au nom de la République démocratique allemande :
باسم الجمهورية الديمقراطية الألمانية:

代表德意志民主共和国：
От имени Германской Демократической Республики:
En nombre de la República Democrática Alemana:

In the name of the Federal Republic of Germany:
Au nom de la République fédérale d'Allemagne :
باسم جمهورية المانيا الاتحادية:

代表德意志联邦共和国：
От имени Федеративной Республики Германии:
En nombre de la República Federal de Alemania:

RÜDIGER FREIHERR VON WECHMAR

In the name of Ghana:
Au nom du Ghana :
باسم غانـــا :

代表加纳：
От имени Ганы:
En nombre de Ghana:

In the name of Greece:
Au nom de la Grèce :
باسم اليونـــان :

代表希腊：
От имени Греции:
En nombre de Grecia:

NICOLAS KATAPODIS
18 mars 1980

In the name of Grenada:
Au nom de la Grenade :
باسم غرينـــادا :

代表格林纳达：
От имени Гренады:
En nombre de Granada:

In the name of Guatemala:
Au nom du Guatemala :
باسم غواتيمـــالا :

代表危地马拉：
От имени Гватемалы:
En nombre de Guatemala:

EDUARDO CASTILLO ARRIOLA
April 30, 1980

In the name of Guinea:
Au nom de la Guinée :
باسم غينيـــا :

代表几内亚：
От имени Гвинеи:
En nombre de Guinea:

In the name of Guinea-Bissau:
Au nom de la Guinée-Bissau :
باسم غينيا — بيسـاو :

代表几内亚比绍：
От имени Гвинеи-Бисау:
En nombre de Guinea-Bissau:

In the name of Guyana:
Au nom de la Guyane :
باسم غيانـا :

代表圭亚那：
От имени Гвианы:
En nombre de Guyana:

In the name of Haiti:
Au nom d'Haïti :
باسم هايـتي :

代表海地：
От имени Гаити:
En nombre de Haití:

GEORGES COLIMON
21 avril 1980

In the name of the Holy See:
Au nom du Saint-Siège :
باسم الكرسي الرسولي:

代表教廷：
От имени Святейшего престола:
En nombre de la Santa Sede:

In the name of Honduras:
Au nom du Honduras :
باسم هنـدوراس:

代表洪都拉斯：
От имени Гондураса:
En nombre de Honduras:

MARIO CARIAS ZAPATA
11 Junio 1980[1]

[1] 11 June 1980 — 11 juin 1980.

In the name of Hungary:
Au nom de la Hongrie :
باسم هنغاريـــا :

代表匈牙利：
От имени Венгрии:
En nombre de Hungría:

In the name of Iceland:
Au nom de l'Islande :
باسم ايسلنـــدا :

代表冰岛：
От имени Исландии:
En nombre de Islandia:

In the name of India:
Au nom de l'Inde :
باسم الهنـــد :

代表印度：
От имени Индии:
En nombre de la India:

In the name of Indonesia:
Au nom de l'Indonésie :
باسم اندونيسيا :

代表印度尼西亚：
От имени Индонезии:
En nombre de Indonesia:

In the name of Iran:
Au nom de l'Iran :
باسم ايـران :

代表伊朗：
От имени Ирана:
En nombre del Irán:

In the name of Iraq:
Au nom de l'Iraq :
باسم العراق :

代表伊拉克：
От имени Ирака:
En nombre del Iraq:

SALAH OMAR AL-ALI
14 October 1980 — 14 octobre 1980

In the name of Ireland:
Au nom de l'Irlande :
باسم ايرلندا :

代表爱尔兰：
От имени Ирландии:
En nombre de Irlanda:

In the name of Israel:
Au nom d'Israël :
باسم اسرائيل :

代表以色列：
От имени Израиля:
En nombre de Israel:

YEHUDA Z. BLUM
19 November 1980

In the name of Italy:
Au nom de l'Italie :
باسم ايطاليا :

代表意大利：
От имени Италии:
En nombre de Italia:

UMBERTO LA ROCCA
18 avril 1980

In the name of the Ivory Coast:
Au nom de la Côte d'Ivoire :
باسم ساحل العاج :

代表象牙海岸：
От имени Берега Слоновой Кости:
En nombre de la Costa de Marfil:

In the name of Jamaica:
Au nom de la Jamaïque :
باسم جامايكـــا :

代表牙买加：
От имени Ямайки:
En nombre de Jamaica:

D. O. MILLS
22 Feb. 1980

In the name of Japan:
Au nom du Japon :
باسم اليابـــان :

代表日本：
От имени Японии:
En nombre del Japón:

MASAHIRO NISIBORI
December 22, 1980

In the name of Jordan:
Au nom de la Jordanie :
باسم الأردن :

代表约旦：
От имени Иордании:
En nombre de Jordania:

In the name of Kenya:
Au nom du Kenya :
باسم كينيـــا:

代表肯尼亚：
От имени Кении:
En nombre de Kenya:

In the name of Kuwait:
Au nom du Koweït :
باسم الكويـــت :

代表科威特：
От имени Кувейта:
En nombre de Kuwait:

In the name of the Lao People's Democratic Republic:
Au nom de la République démocratique populaire lao :
باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية :

代表老挝人民民主共和国：
От имени Лаосской Народно-Демократической Республики:
En nombre de la República Democrática Popular Lao:

In the name of Lebanon:
Au nom du Liban :
باسم لبنان :

代表黎巴嫩：
От имени Ливана:
En nombre del Líbano:

In the name of Lesotho:
Au nom du Lesotho :
باسم ليسوتو :

代表莱索托：
От имени Лесото:
En nombre de Lesotho:

T. MAKEKA
17 April 1980

In the name of Liberia:
Au nom du Libéria :
باسم ليبريا :

代表利比里亚：
От имени Либерии:
En nombre de Liberia:

WINSTON A. TUBMAN
30 Jan. 1980

In the name of the Libyan Arab Jamahiriya:
Au nom de la Jamahiriya arabe libyenne :
باسم الجماهيرية العربية الليبية :

代表阿拉伯利比亚民众国：
От имени Ливийской Арабской Джамахирии:
En nombre de la Jamahiriya Arabe Libia:

In the name of Liechtenstein:
Au nom du Liechtenstein :
باسم لختنشتين :

代表列支敦士登：
От имени Лихтенштейна:
En nombre de Liechtenstein:

In the name of Luxembourg:
Au nom du Luxembourg :
باسم لكسمبرغ :

代表卢森堡：
От имени Люксембурга:
En nombre de Luxemburgo:

PAUL PETERS

In the name of Madagascar:
Au nom de Madagascar :
باسم مدغشقر :

代表马达加斯加：
От имени Мадагаскара:
En nombre de Madagascar:

In the name of Malawi:
Au nom du Malawi :
باسم ملاوی :

代表马拉维：
От имени Малави:
En nombre de Malawi:

In the name of Malaysia:
Au nom de la Malaisie :
باسم ماليزيا :

代表马来西亚：
От имени Малайзии:
En nombre de Malasia:

In the name of the Maldives:
Au nom des Maldives :
باسم ملديف:

代表马尔代夫：
От имени Мальдивов:
En nombre de Maldivas:

In the name of Mali:
Au nom du Mali :
باسم مالي:

代表马里：
От имени Мали:
En nombre de Malí:

In the name of Malta:
Au nom de Malte :
باسم مالطه:

代表马耳他：
От имени Мальты:
En nombre de Malta:

In the name of Mauritania:
Au nom de la Mauritanie :
باسم موريتانيا :

代表毛里塔尼亚：
От имени Мавритании:
En nombre de Mauritania:

In the name of Mauritius:
Au nom de Maurice :
باسم موريشيوس :

代表毛里求斯：
От имени Маврикия:
En nombre de Mauricio:

RADHA KRISHNA RAMPHUL
June 18th 1980

In the name of Mexico:
Au nom du Mexique :
باسم المكسيك :

代表墨西哥：
От имени Мексики:
En nombre de México:

In the name of Monaco:
Au nom de Monaco :
باسم موناكو :

代表摩纳哥：
От имени Монако:
En nombre de Mónaco:

In the name of Mongolia:
Au nom de la Mongolie :
باسم منغوليا :

代表蒙古：
От имени Монголии:
En nombre de Mongolia:

In the name of Morocco:
Au nom du Maroc :
باسم المغرب:

代表摩洛哥：
От имени Марокко:
En nombre de Marruecos:

In the name of Mozambique:
Au nom du Mozambique :
باسم موزامبيق :

代表莫桑比克：
От имени Мозамбика:
En nombre de Mozambique:

In the name of Nauru:
Au nom de Nauru:
باسم ناورو :

代表瑙鲁：
От имени Науру:
En nombre de Nauru:

In the name of Nepal:
Au nom du Népal :
باسم نيبـــال :

代表尼泊尔：
От имени Непала:
En nombre de Nepal:

In the name of the Netherlands:
Au nom des Pays-Bas :
باسم هولنـــدا :

代表荷兰：
От имени Нидерландов:
En nombre de los Países Bajos:

HUGO SCHELTEMA
December 18, 1980

In the name of New Zealand:
Au nom de la Nouvelle-Zélande :
باســم نيوزيلنـــدا :

代表新西兰：
От имени Новой Зеландии:
En nombre de Nueva Zelandia:

H. H. FRANCIS
24 December 1980

In the name of Nicaragua:
Au nom du Nicaragua :
باســم نيكـــاراغوا :

代表尼加拉瓜：
От имени Никарагуа:
En nombre de Nicaragua:

In the name of the Niger:
Au nom du Niger :
باسم النيجـــر :

代表尼日尔：
От имени Нигера:
En nombre del Níger:

In the name of Nigeria:
Au nom du Nigéria :
باسم نيجيريـــا :

代表尼日利亚
От имени Нигерии:
En nombre de Nigeria:

In the name of Norway:
Au nom de la Norvège :
باســم النرويــج :

代表挪威：
От имени Норвегии:
En nombre de Noruega:

OLE ÅLGÅRD
18 December 1980

In the name of Oman:
Au nom de l'Oman :
باسم عمـان:

代表阿曼：
От имени Омана:
En nombre de Omán:

In the name of Pakistan:
Au nom du Pakistan :
باسم باكستـان :

代表巴基斯坦：
От имени Пакистана:
En nombre del Pakistán:

In the name of Panama:
Au nom du Panama :
باسم بنمـا :

代表巴拿马：
От имени Панамы:
En nombre de Panamá:

J. ILLUECA
January 24, 1980

In the name of Papua New Guinea:
Au nom de la Papouasie-Nouvelle-Guinée :
باسم بابوا غينيا الجديدة:

代表巴布亚新几内亚：
От имени Папуа-Новой Гвинеи:
En nombre de Papua Nueva Guinea:

In the name of Paraguay:
Au nom du Paraguay :
باسم باراغـــواى :

代表巴拉圭：
От имени Парагвая:
En nombre del Paraguay:

In the name of Peru:
Au nom du Pérou :
باسم بـــيرو :

代表秘鲁：
От имени Перу:
En nombre del Perú:

In the name of the Philippines:
Au nom des Philippines :
باسم الفلبـــين :

代表菲律宾：
От имени Филиппин:
En nombre de Filipinas:

ALEJANDRA D. YANGO
2 May 1980

In the name of Poland:
Au nom de la Pologne :
باسم بولنـــدا:

代表波兰：
От имени Польши:
En nombre de Polonia:

In the name of Portugal:
Au nom du Portugal :
باسم البرتغال:

代表葡萄牙：
От имени Португалии:
En nombre de Portugal:

VASCO FUTSCHER PEREIRA
16 juin 1980

In the name of Qatar:
Au nom du Qatar :
باسم قطر :

代表卡塔尔：
От имени Катара:
En nombre de Qatar:

In the name of the Republic of Korea:
Au nom de la République de Corée :
باسم جمهورية كوريا :

代表大韩民国：
От имени Корейской Республики:
En nombre de la República de Corea:

In the name of Romania:
Au nom de la Roumanie :
باسم رومانيا :

代表罗马尼亚：
От имени Румынии:
En nombre de Rumania:

In the name of Rwanda:
Au nom du Rwanda :
باسم رواندا :

代表卢旺达：
От имени Руанды:
En nombre de Rwanda:

In the name of Saint Lucia:
Au nom de Sainte-Lucie :
باسم سانت لوسيا :

代表圣卢西亚：
От имени Сент-Люсии:
En nombre de Santa Lucía:

In the name of Samoa:
Au nom du Samoa :
باسم ساموا :

代表萨摩亚：
От имени Самоа:
En nombre de Samoa:

In the name of San Marino:
Au nom de Saint-Marin :
باسم سان مارينو :

代表圣马力诺：
От имени Сан-Марино:
En nombre de San Marino:

In the name of Sao Tome and Principe:
Au nom de Sao Tomé-et-Principe :
باسم سان تومي وبرينسيبي :

代表圣多美和普林西比：
От имени Сан-Томе и Принсипи:
En nombre de Santo Tomé y Príncipe:

In the name of Saudi Arabia:
Au nom de l'Arabie Saoudite :
باسم المملكة العربية السعودية :

代表沙特阿拉伯：
От имени Саудовской Аравии:
En nombre de Arabia Saudita:

In the name of Senegal:
Au nom du Sénégal :
باسم السنغـــال :

代表塞内加尔：
От имени Сенегала:
En nombre del Senegal:

FALILOU KANE
2 juin 1980

In the name of Seychelles:
Au nom des Seychelles :
باسم سيشيـــــل :

代表塞舌尔：
От имени Сейшельских островов:
En nombre de Seychelles:

In the name of Sierra Leone:
Au nom de la Sierra Leone :
باســم سيراليـــون:

代表塞拉勒窝内：
От имени Сьерра-Леоне:
En nombre de Sierra Leona:

In the name of Singapore:
Au nom de Singapour :
باسم سنغـافـــوره :

代表新加坡：
От имени Сингапура:
En nombre de Singapur:

In the name of Solomon Islands:
Au nom des Iles Salomon :
باســم جــزر سليمــان :

代表所罗门群岛：
От имени Соломоновых Островов:
En nombre de las Islas Salomón:

In the name of Somalia:
Au nom de la Somalie :
باسم الصومال :

代表索马里：
От имени Сомали:
En nombre de Somalia:

In the name of South Africa:
Au nom de l'Afrique du Sud :
باسم افريقيا الجنوبية :

代表南非：
От имени Южной Африки:
En nombre de Sudáfrica:

In the name of Spain:
Au nom de l'Espagne :
باسم اسبانيا :

代表西班牙：
От имени Испании:
En nombre de España:

In the name of Sri Lanka:
Au nom de Sri Lanka :
باسم سرى لانكا :

代表斯里兰卡：
От имени Шри Ланки:
En nombre de Sri Lanka:

In the name of the Sudan:
Au nom du Soudan :
باسم السودان :

代表苏丹：
От имени Судана:
En nombre del Sudán:

In the name of Suriname:
Au nom du Suriname :
باسم سورينـــام :

代表苏里南：
От имени Суринама:
En nombre de Suriname:

H. A. F. HEIDWEILLER
July 30, 1980

In the name of Swaziland:
Au nom du Swaziland :
باسم سوازيلنـــد :

代表斯威士兰：
От имени Свазиленда:
En nombre de Swazilandia:

In the name of Sweden:
Au nom de la Suède :
باسم السويـــد :

代表瑞典：
От имени Швеции:
En nombre de Suecia:

ANDERS THUNBORG
Febr. 25, 1980

In the name of Switzerland:
Au nom de la Suisse :
باسم سويســـرا :

代表瑞士：
От имени Швейцарии:
En nombre de Suiza:

SIGISMOND MARCUARD
Le 18 juillet 1980

In the name of the Syrian Arab Republic:
Au nom de la République arabe syrienne :
باسم الجمهورية العربية السوريـــة :

代表阿拉伯叙利亚共和国：
От имени Сирийской Арабской Республики:
En nombre de la República Arabe Siria:

In the name of Thailand:
Au nom de la Thaïlande :
باسم تايلند :

代表太国：
От имени Таиланда:
En nombre de Tailandia:

In the name of Togo:
Au nom du Togo :
باسم توغو :

代表多哥：
От имени Того:
En nombre del Togo:

Y. KPOSTSRA
8 juillet 1980

In the name of Tonga:
Au nom des Tonga :
باسم تونغا :

代表汤加：
От имени Тонга:
En nombre de Tonga:

In the name of Trinidad and Tobago:
Au nom de la Trinité-et-Tobago :
باسم ترينيداد وتوباغو :

代表特立尼达和多巴哥：
От имени Тринидада и Тобаго:
En nombre de Trinidad y Tabago :

In the name of Tunisia:
Au nom de la Tunisie :
باسم تونس :

代表突尼斯：
От имени Туниса:
En nombre de Túnez:

In the name of Turkey:
Au nom de la Turquie :
باسم تركيا :

代表土耳其：
От имени Турции:
En nombre de Turquía:

In the name of Uganda:
Au nom de l'Ouganda :
باسم أوغندا :

代表乌干达：
От имени Уганды:
En nombre de Uganda:

OLARA OTUNNU
November 10, 1980

In the name of the Ukrainian Soviet Socialist Republic:
Au nom de la République socialiste soviétique d'Ukraine :
باسم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية :

代表乌克兰苏维埃社会主义共和国：
От имени Украинской Советской Социалистической Республики:
En nombre de la República Socialista Soviética de Ucrania:

In the name of the Union of Soviet Socialist Republics:
Au nom de l'Union des Républiques socialistes soviétiques :
باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

代表苏维埃社会主义共和国联盟：
От имени Союза Советских Социалистических Республик:
En nombre de la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

In the name of the United Arab Emirates:
Au nom des Emirats arabes unis :
باسم الامارات العربية المتحدة :

代表阿拉伯联合酋长国：
От имени Объединенных Арабских Эмиратов:
En nombre de los Emiratos Arabes Unidos:

In the name of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
Au nom du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :
باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية :

代表大不列颠及北爱尔兰联合王国：
От имени Соединенного Королевства Великобритании и Северной Ирландии:
En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

A. PARSONS

In the name of the United Republic of Cameroon:
Au nom de la République-Unie du Cameroun :
باسم جمهورية الكاميرون المتحدة :

代表喀麦隆联合共和国：
От имени Объединенной Республики Камерун:
En nombre de la República Unida del Camerún:

In the name of the United Republic of Tanzania:
Au nom de la République-Unie de Tanzanie :
باسم جمهورية تنزانيا المتحدة :

代表坦桑尼亚联合共和国：
От имени Объединенной Республики Танзании:
En nombre de la República Unida de Tanzanía:

In the name of the United States of America:
Au nom des Etats-Unis d'Amérique :
باسم الولايات المتحدة الأمريكية :

代表美利坚合众国：
От имени Соединенных Штатов Америки:
En nombre de los Estados Unidos de América:

DONALD F. MCHENRY
Dec. 21, 1979

In the name of the Upper Volta:
Au nom de la Haute-Volta :
باسم فولتا العليا :

代表上沃尔特：
От имени Верхней Вольты:
En nombre del Alto Volta:

In the name of Uruguay:
Au nom de l'Uruguay :
باسم أوروغواي :

代表乌拉圭:
От имени Уругвая:
En nombre del Uruguay:

In the name of Venezuela:
Au nom du Venezuela :
باسم فنزويلا :

代表委内瑞拉:
От имени Венесуэлы:
En nombre de Venezuela:

In the name of Viet Nam:
Au nom du Viet Nam :
باسم فيت نام :

代表越南:
От имени Вьетнама:
En nombre de Viet Nam:

In the name of Yemen:
Au nom du Yémen :
باسم اليمن :

代表也门:
От имени Йемена:
En nombre del Yemen:

In the name of Yugoslavia:
Au nom de la Yougoslavie :
باسم يوغوسلافيا :

代表南斯拉夫:
От имени Югославии:
En nombre de Yugoslavia:

MILJAN KOMATINA
29.12.1980
With the reservation with regard to Article 9.[1, 2]

[1] Avec réserve à l'égard de l'article 9.
[2] See p. 276 for the texts of the reservations and declarations made upon signature. — Voir p. 276 pour les textes des réserves et déclarations faites lors de la signature.

In the name of Zaire:
Au nom du Zaïre :
باسم زائير :

代表扎伊尔：
От имени Заира:
En nombre del Zaire:

KAMANDA WA KAMANDA
2 juillet 1980

In the name of Zambia:
Au nom de la Zambie :
باسم زامبيا :

代表赞比亚：
От имени Замбии:
En nombre de Zambia:

RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON SIGNATURE

EL SALVADOR

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"Con la reserva a que se refiere el inciso 2 del artículo 16 de la mencionada Convención."

[TRANSLATION]

With the reservation permitted under article 16 (2) of the said Convention.

ISRAEL

"1) It is the understanding of Israel that the Convention implements the principle that hostage-taking is prohibited in all circumstances and that any person committing such an act shall be either prosecuted or extradited pursuant to article 8 of this Convention or the relevant provisions of the Geneva Conventions of 1949 or their additional Protocols, without any exception whatsoever."

"2) The Government of Israel declares that it reserves the right, when depositing the instrument of ratification, to make reservations and additional declarations and understandings."

ITALY

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Italian Government declares that, because of the differing interpretations to which certain formulations in the text lend themselves, Italy reserves the right, when depositing the instrument of ratification, to invoke article 19

RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA SIGNATURE

EL SALVADOR

[TRADUCTION]

Avec la réserve autorisée aux termes du paragraphe 2 de l'article 16 de la Convention.

ISRAËL

[TRADUCTION — TRANSLATION]

1) Il est entendu par Israël que la Convention applique le principe suivant : la prise d'otages est interdite en toutes circonstances et toute personne qui commet un acte de cette nature sera poursuivie ou extradée en application de l'article 8 de la Convention ou des dispositions pertinentes des Conventions de Genève de 1949 ou de leurs Protocoles additionnels, et ce, sans exception aucune.

2) Le Gouvernement israélien déclare qu'il se réserve le droit d'émettre des réserves et de formuler d'autres déclarations et précisions lorsqu'il déposera l'instrument de ratification.

ITALIE

« Le Gouvernement italien déclare que, en raison des différentes interprétations auxquelles se prêtent certaines formulations du texte, l'Italie se réserve la faculté de se prévaloir, au moment du dépôt de l'instrument de ratification, de

of the Vienna Convention on the Law of Treaties of 23 May 1969[1] in conformity with the general principles of international law.

YUGOSLAVIA

"With the reservation with regard to article 9, subject to subsequent approval pursuant to the constitutional provisions in force in the Socialist Federal Republic of Yugoslavia."

l'article 19 de la Convention de Vienne sur le droit des traités du 23 mai 1969[1], sur la base des principes généraux du droit international. »

YOUGOSLAVIE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Avec réserve relative à l'article 9, sujette à l'approbation ultérieure conformément aux dispositions constitutionnelles en vigueur dans la République fédérative socialiste de Yougoslavie.

DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION

DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA RATIFICATION

CHILE

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"La Honorable Junta de Gobierno de la República [ha] prestado su aprobación a esta Convención con una declaración que expresa que dicha aprobación se otorga en el entendido de que la citada Convención prohibe la toma de rehenes en cualquier circunstancia, aún en aquéllas a que se refiere el artículo 12."

CHILI

[TRADUCTION]

Le Gouvernement de la République [du Chili], ayant approuvé cette Convention, précise qu'il est entendu que la Convention interdit la prise d'otages en toutes circonstances, y compris celles visées à l'article 12.

[TRANSLATION]

The Government of the Republic [of Chile], having approved this Convention, states that such approval is given on the understanding that the aforesaid Convention prohibits the taking of hostages in any circumstances, even those referred to in article 12.

[1] United Nations, *Treaty Series*, vol. 1155, p. 331.

[1] Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1155, p. 331.

FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY[1]

RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE[1]

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

"[dass] das Übereinkommen mit Wirkung von dem Tage, an dem es für die Bundesrepublik Deutschland in Kraft treten wird, auch für Berlin (West) gilt, vorbehaltlich der alliierten Rechte, Verantwortlichkeiten und Gezetzgebung."

[TRANSLATION]

". . . the said Convention shall also apply to Berlin (West) with effect from the date on which it enters into force for the Federal Republic of Germany, subject to the Allied rights, responsibilities and legislation."

[TRADUCTION]

. . . ladite Convention s'appliquera également à Berlin-Ouest avec effet à compter de la date de son entrée en vigueur à l'égard de la République fédérale d'Allemagne, sous réserve des droits, responsabilités et législation des Alliés.

---

[1] With regard to the above declaration, the Secretary-General received, on 9 November 1981, from the Government of the Union of Soviet Socialist Republics the following communication:

[1] A l'égard de la déclaration susmentionnée, le Secrétaire général a reçu, le 9 novembre 1981, du Gouvernement de l'Union des Républiques socialistes soviétiques la communication suivante :

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

Сделанные правительством Федеративной Республики Германии при сдаче ратификационных грамот заявления о распространении указанных конвенций на Берлин (Западный) несовместимы с Четырехсторонним соглашением от 3 сентября 1971 года. Оно, как известно, не предоставляет ФРГ права распространять на Западный Берлин международные соглашения, затрагивающие вопросы безопасности и статуса. Упомянутые конвенции относятся именно к такого рода соглашениям.

В Конвенции 1979 года содержатся положения об установлении уголовной юрисдикции в отношении преступлений захвата заложников, совершенных на территории государств-участников или на борту зарегистрированных в них морских или воздушных судов, а также положения, касающиеся выдачи и судебного преследования преступников. Таким образом, обе Конвенции касаются суверенных прав и обязанностей, которые не могут осуществляться государством на территории, не находящейся под его юрисдикцией.

Учитывая изложенное, советская сторона рассматривает сделанные Федеративной Республикой Германии заявления о распространении действия Конвенции о привилегиях и иммунитетах Объединенных Наций и Международной конвенции о борьбе с захватом заложников на Западный Берлин как неправомерные и не имеющие юридической силы.

[TRANSLATION]

The declaration made by the Government of the Federal Republic of Germany when depositing the instrument of ratification, to the effect that the said Convention shall extend to Berlin (West), is incompatible with the Quadripartite Agreement of 3 September 1971.* That Agreement, as is generally known, does not grant the Federal Republic of Germany the right to extend to West Berlin international agreements which affect matters of

* United Nations, *Treaty Series*, vol. 880, p. 115.

(Continued on page 279)

[TRADUCTION]

La déclaration faite par le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne lors de la remise de l'instrument de ratification, sur l'extension de la Convention susmentionnée à Berlin-Ouest, est incompatible avec l'Accord quadripartite du 3 décembre 1971*. Cet accord, comme on le sait, ne confère pas à la République fédérale d'Allemagne le droit d'étendre à Berlin-Ouest les accords internationaux ayant trait à des questions de

* Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 880, p. 115.

(Suite à la page 279)

(Footnote 1 continued from page 278)

security and status. The above-mentioned Convention belongs precisely to that category of agreement.

The 1979 Convention contains provisions on the establishment of criminal jurisdiction over hostage-taking offences committed in the territories of States parties or on board a ship or aircraft registered in those States, as well as provisions relating to extradition of and court proceedings against offenders. Thus, the Convention concerns sovereign rights and obligations which cannot be exercised by a State in a territory which does not come under its jurisdiction.

In view of the foregoing, the Soviet Union considers the declaration made by the Federal Republic of Germany on extending the application of the International Convention against the Taking of Hostages to Berlin (West) to be illegal and to have no legal force.

Subsequently, on 4 June 1982, the Secretary-General of the United Nations received the following communications from the Governments of France, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the United States of America:

"In a communication to the Government of the Union of Soviet Socialist Republics, which is an integral part (annex IV A) of the Quadripartite Agreement of 3 September 1971, the Governments of France, the United Kingdom and the United States confirmed that, provided that matters of security and status are not affected and provided that the extension is specified in each case, international agreements and arrangements entered by the Federal Republic of Germany may be extended to the Western Sectors of Berlin in accordance with established procedures. For its part, the Government of the Union of Soviet Socialist Republics, in a communication to the Governments of the Three Powers, which is similarly an integral part (annex IV B) of the Quadripartite Agreement of 3 September 1971, affirmed that it would raise no objection to such extension.

The established procedures referred to above, which were endorsed in the Quadripartite Agreement, are designed *inter alia* to afford the authorities of the Three Powers the opportunity to ensure that international agreements and arrangements entered into by the Federal Republic of Germany which are to be extended to the Western Sectors of Berlin continues in full force and that matters of security and status are not affected.

When authorizing the extension of the above-mentioned Convention to the Western Sectors of Berlin, the authorities of the Three Powers took such steps as were necessary to ensure that matters of security and status were not affected. Accordingly, the validity of the Berlin declaration made by the Federal Republic of Germany in accordance with established procedures is unaffected and the application of the Convention to the western Sectors of Berlin continues in full force and effect, subject to Allied rights, responsibilities and legislation."

Subsequently, on 12 August 1982, the following communication was received by the Secretary-General of the United Nations from the Government of the Federal Republic of Germany:

(Continued on page 280)

(Suite de la note 1 de la page 278)

sécurité et de statut. La Convention citée appartient précisément à ce genre d'accords.

Dans la Convention de 1979 figurent des dispositions relatives à la création d'une juridiction pénale pour les délits de prise d'otages perpétrés sur le territoire des Etats parties à la Convention ou à bord des navires ou des aéronefs immatriculés dans lesdits Etats, ainsi que des dispositions concernant l'extradition des auteurs des délits et l'action pénale à engager contre ces derniers. La Convention concerne donc des droits et des obligations souverains, que les Etats ne peuvent exercer ou remplir sur un territoire ne se trouvant pas sous leur juridiction.

Compte tenu de ce qui précède, l'Union soviétique considère que la déclaration faite par la République fédérale d'Allemagne sur l'extension à Berlin-Ouest de la Convention internationale contre la prise d'otages est illégale et n'a aucune valeur juridique.

Par la suite, le 4 juin 1982, le Secrétaire général des Nations Unies a reçu à cet égard les communications suivantes de la part des Gouvernements des Etats-Unis d'Amérique, de la France et du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

« Dans une communication au Gouvernement de l'Union des Républiques socialistes soviétiques qui fait partie intégrante (annexe IV A) de l'Accord quadripartite du 3 septembre 1971, les Gouvernements des Etats-Unis, de la France et du Royaume-Uni confirmaient que, sous réserve que les questions de sécurité et de statut n'en soient pas affectées et sous réserve que l'extension soit précisée dans chaque cas, les accords et arrangements internationaux auxquels la République fédérale d'Allemagne devient partie pourraient être étendus aux secteurs occidentaux de Berlin conformément aux procédures établies. Pour sa part, le Gouvernement de l'Union des Républiques socialistes soviétiques, dans une communication adressée aux Gouvernements américain, français et britannique, qui fait également partie intégrante (annexe IV B) de l'Accord quadripartite du 3 septembre 1971, affirmait qu'il n'élèverait pas d'objection à de telles extensions.

Les procédures établies ci-dessus mentionnées, qui ont été sanctionnées dans l'Accord quadripartite, sont destinées, entre autres choses, à donner aux autorités des Etats-Unis, de la France et du Royaume-Uni le moyen de s'assurer que les accords et arrangements internationaux auxquels la République fédérale d'Allemagne devient partie et qui doivent être étendus aux secteurs occidentaux de Berlin le soient de manière à ne pas affecter les questions de sécurité et de statut.

En autorisant l'extension aux secteurs occidentaux de Berlin de la Convention mentionnée ci-dessus, les autorités américaines, françaises et britanniques ont pris les mesures nécessaires pour assurer que les questions de sécurité et de statut ne soient pas affectées. En conséquence, la validité de la déclaration sur Berlin faite par la République fédérale d'Allemagne en conformité avec les procédures établies n'est pas affectée, et ladite Convention continue de s'appliquer pleinement aux secteurs occidentaux de Berlin, sous réserve du respect des droits, des responsabilités et de la législation des Alliés. »

Par la suite, le 12 août 1982, la communication suivante a été reçue par le Secrétaire général des Nations Unies de la part du Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne :

(Suite à la page 280)

(Footnote 1 continued from page 278)

"By their note of 28 May 1982 [. . .] the Governments of France, the United Kingdom and the United States answered the assertions made in the communication referred to above. The Government of the Federal Republic of Germany, on the basis of the legal situation set out in the note of the Three Powers, wishes to confirm that the application in Berlin (West) of the above-mentioned Convention extended by it under the established procedures continues in full force and effect, subject to Allied rights, responsibilities and legislation.

The Government of the Federal Republic of Germany wishes to point out that the absence of a response to further communications of a similar nature should not be taken to imply any change of its position in this matter."

(Suite de la note 1 de la page 278)

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Par leur note du 28 mai 1982, [. . .] les Gouvernements de la France, du Royaume-Uni et des Etats-Unis ont répondu aux affirmations contenues dans les communications mentionnées plus haut. Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne, sur la base de la situation juridique décrite dans la note des trois Puissances, tient à confirmer que les instruments susmentionnés, dont il a étendu l'application à Berlin-Ouest conformément aux procédures établies, continuent d'y être pleinement en vigueur, sous réserve des droits, responsabilités et lois des Gouvernements alliés.

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne tient à souligner que le fait qu'il ne réponde pas à d'autres communications du même genre n'implique nullement que sa position à ce sujet s'est modifiée.